ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد التسعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2026م
www.ajsp.net

"الجهود الاتصالية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة نوعية استكشافية"

إعداد الباحث:

د. سعود بن عبد الله الهويريني

عضو هيئة التدريس بقسم الإعلام جامعة الملك سعود

إشراف: أ.د. مطلق بن سعود المطيري

أستاذ الإعلام وعضو هيئة التدريس بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود

Received: 01/03/2026 | Revised: 02/03/2026 | Accepted: 6/03/2026 | Published: 02/04/2026

Abstract:

promoting artificial intelligence ethics through examining the institutional discourse reflected in its official documents. The study is based on the assumption that regulatory documents are not merely advisory or administrative texts, but rather constitute institutional communication tools that contribute to building institutional legitimacy for artificial intelligence policies and enhancing the social acceptance of emerging technologies.

The study adopts an interpretive qualitative approach based on document analysis. Qualitative Document Analysis was employed as the primary method for data collection and analysis. A theoretically guided content analysis form was developed based on the concepts of Institutional Legitimacy Theory. The analytical framework included three main categories: regulatory legitimacy, moral legitimacy, and cognitive legitimacy, along with several related subcategories. The study relied on the meaning unit as the primary unit of analysis.

The study sample consisted of five official documents issued by the Saudi Data and Artificial Intelligence Authority during the period (2024–2025). These documents included principles of artificial intelligence ethics, principles of generative artificial intelligence, as well as specialized documents addressing ethical issues such as bias in artificial intelligence systems.

The findings revealed that the institutional discourse within SDAIA's documents is structured around three complementary forms of institutional legitimacy. Cognitive legitimacy contributes to enhancing societal understanding of artificial intelligence technologies and normalizing their presence within the public sphere. Moral legitimacy focuses on reinforcing ethical values associated with the responsible use of artificial intelligence, such as fairness, transparency, accountability, and privacy protection. Regulatory legitimacy is reflected in the development of governance frameworks and institutional mechanisms aimed at regulating the use of artificial intelligence.

The study also found a noticeable shift in the institutional discourse between the documents issued in 2024 and those issued in 2025. While the earlier documents emphasized conceptual framing and ethical awareness, the later documents demonstrated a stronger focus on governance mechanisms and regulatory frameworks designed to institutionalize artificial intelligence ethics within organizational practices.

The study concludes that SDAIA's communicative efforts play a significant role in building institutional legitimacy for artificial intelligence ethics in Saudi Arabia by integrating cognitive framing, ethical values, and regulatory governance mechanisms in the institutional discourse.

Keywords: Artificial Intelligence Ethics, Institutional Communication, Saudi Data and Artificial Intelligence Authority, Institutional Legitimacy, Document Analysis, AI Governance.

المجلد التاسع – العدد التسعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجهود الاتصالية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، من خلال دراسة الخطاب المؤسسي المتجسد في الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الوثائق التنظيمية لا تمثل مجرد نصوص إرشادية أو تنظيمية، بل تشكل خطابًا مؤسسيًا يسهم في بناء الشرعية المؤسسية لسياسات الذكاء الاصطناعي وتعزيز القبول الاجتماعي لاستخدام هذه التقنيات.

واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التفسيري القائم على تحليل الوثائق، حيث تم توظيف تحليل المضمون النوعي للوثائق (Qualitative Document Analysis) بوصفه أداة رئيسة لجمع البيانات وتحليلها. وقد تم بناء استمارة تحليل مضمون موجّهة نظريًا استنادًا إلى مفاهيم نظرية الشرعية المؤسسية، بحيث تضمنت ثلاث فئات تحليل رئيسة هي: الشرعية المعرفية، والشرعية الأخلاقية، والشرعية التنظيمية؛ إضافة إلى مجموعة من الفئات الفرعية المرتبطة بكل منها. كما اعتمدت الدراسة وحدة المعنى الدلالية بوصفها وحدة للتحليل.

وتكونت عينة الدراسة من خمس وثائق رسمية صادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي خلال الفترة (2024–2025)، شملت وثائق تتعلق بمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي، إضافة إلى وثائق متخصصة في معالجة قضايا أخلاقية مثل التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وقد كشفت نتائج الدراسة أن الخطاب المؤسسي في وثائق سدايا يتشكل عبر ثلاثة أنماط متكاملة من الشرعية المؤسسية، تتمثل في الشرعية المعرفية التي تسهم في تعزيز الفهم المجتمعي للتقنية وتطبيع حضورها في المجال العام، والشرعية الأخلاقية التي تركز على ترسيخ القيم المرتبطة بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، والشرعية التنظيمية التي تتجلى في تطوير أطر الحوكمة المؤسسية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات. كما أظهرت النتائج وجود تحول في طبيعة الخطاب المؤسسي بين الوثائق الصادرة في عامي (2024–2025)، حيث انتقل الخطاب من مرحلة التأطير المعرفي والقيمي للتقنية إلى مرحلة أكثر تنظيمًا تسعى إلى تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية.

وتخلص الدراسة إلى أن الجهود الاتصالية لسدايا تسهم في بناء الشرعية المؤسسية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، من خلال الجمع بين التأطير المعرفي للتقنية، وتعزيز القيم الأخلاقية المرتبطة باستخدامها، وتطوير الأطر التنظيمية التي تحكم ممارسات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. الاتصال المؤسسي. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. الشرعية المؤسسية. تحليل الوثائق. حوكمة الذكاء الاصطناعي.

How to Cite This Article

الهويريني، س.ب.ع. (2026). الجهود الاتصالية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة نوعية استكشافية. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)* ، 9(90)، (434 -458).

AJSP | Vol. 9 | Issue 90 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.90 AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا غير مسبوق في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والأمن، والإعلام، والإدارة العامة، الأمر الذي عزز من مكانته بوصفه أحد أهم محركات التحول الرقمي والتنمية المعاصرة. غير أن هذا التوسع صاحبه تصاعد في المخاوف المرتبطة بالجوانب الأخلاقية والتنظيمية لاستخدام هذه التقنيات، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية، والتحيز الخوارزمي، والشفافية، والمساءلة، وتأثيراتها الاجتماعية بعيدة المدى. (Floridi et al., 2018).

وقد أظهرت دراسات تحليلية دولية أن غالبية الأطر الإرشادية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي تتقاطع حول مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها العدالة، وعدم التمييز، وحماية البيانات، والمسؤولية، ومركزية الإنسان في تصميم الأنظمة التقنية. (Jobin et al., 2019). كما أكدت توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على ضرورة مواءمة التطورات التقنية مع القيم الإنسانية والثقافية لكل مجتمع، بما يضمن تحقيق توازن بين الابتكار والحماية الأخلاقية. (UNESCO, 2021).

وفي السياق ذاته، اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (OECD, 2019) مبادئ توجيهية تؤكد على الشفافية والمساءلة وبناء الثقة العامة في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفي المنطقة العربية، تصاعد الاهتمام بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بوصفها قضية تنظيمية ومجتمعية في آنٍ واحد، حيث تناولت دراسات عربية متعددة الأبعاد الأخلاقية والقانونية والمهنية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، سواء في البيئة الإعلامية الرقمية. (عبد الحافظ، 2023)، أو في سياقات الحوكمة المؤسسية. (المكاوي وأحمد، 2024)، أو من منظور الحقوق الدستورية والخصوصية. (بالطو، 2025). وتكشف هذه الأدبيات عن توجه متزايد نحو ربط أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بمفاهيم الحوكمة والشفافية والثقة المؤسسية، بما يعكس تحول النقاش من المستوى التقني البحت إلى المستوى القيمي والتنظيمي.

وفي المملكة العربية السعودية، برزت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بوصفها جهة مركزية في تنظيم وتطوير منظومة البيانات والذكاء الاصطناعي، من خلال إصدار مجموعة من المبادئ والسياسات والأطر التنظيمية المرتبطة بالاستخدام المسؤول لهذه التقنيات. ويُنظر إلى هذه الوثائق الرسمية ليس فقط بوصفها أدوات تنظيمية، بل بوصفها أيضًا أدوات اتصالية تُسهم في تشكيل الوعي المجتمعي، وإنتاج معنى اجتماعي حول طبيعة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، وحدود استخدامه الأخلاقية.

ومن منظور دراسات الاتصال المؤسسي، فإن الوثائق والسياسات الرسمية تمثل شكلًا من أشكال الخطاب المؤسسي الذي يسعى إلى بناء القبول والثقة، عبر تقديم ممارسات المؤسسة في إطار قيمي وتنظيمي متسق مع توقعات المجتمع. (Cornelissen, 2020). ويتقاطع هذا الطرح مع نظرية الشرعية المؤسسية التي ترى أن المؤسسات تسعى إلى تعزيز إدراك الجمهور لمشروعية أفعالها من خلال مواءمة خطابها وممارساتها مع منظومة القيم والمعايير السائدة. (Suchman, 1995). ويميّز هذا الإطار النظري بين أبعاد متعددة للشرعية، تشمل الشرعية الأخلاقية المرتبطة بالحكم القيمي على أفعال المؤسسة، والشرعية التنظيمية المرتبطة بالامتثال للقواعد والمعايير، والشرعية المعرفية المرتبطة بقدرة المؤسسة على تطبيع ممارساتها وجعلها مقبولة اجتماعيًا.

انطلاقًا من ذلك، يمكن النظر إلى الوثائق الصادرة عن سدايا بوصفها أدوات لإنتاج الشرعية الأخلاقية والتنظيمية والمعرفية في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تأطير المبادئ الأخلاقية، وتحديد آليات الحوكمة، وربطها بالسياق الوطني والمعايير الدولية. غير أن الأدبيات العربية ما تزال محدودة في تحليل هذه الوثائق من منظور اتصالي تفسيري يكشف الكيفية التي يُبنى بها خطاب أخلاقيات الذكاء الاصطناعي داخل السياق السعودي، ومدى اتساقه مع أبعاد الشرعية المؤسسية.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل المضامين الاتصالية للوثائق الرسمية الصادرة عن سدايا، بهدف الكشف عن الكيفية التي تُنتج بها الهيئة خطابًا يعزز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ويسهم في بناء شرعية مؤسسية حول استخدام هذه التقنيات، في ضوء نظرية الشرعية المؤسسية.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحول الرقمي المتسارع وتوسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والمجتمعية، برزت الحاجة إلى بناء أطر أخلاقية وتنظيمية تضبط استخدام هذه التقنيات وتعزز الثقة بها. وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي عددًا من الوثائق الرسمية التي تتناول مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وإدارة مخاطره، وتنظيم استخدامه على المستوى العام والحكومي.

إلا أن هذه الوثائق لا تمثل مجرد نصوص تنظيمية أو إرشادية، بل تشكل خطابًا مؤسسيًا متكاملًا تسعى من خلاله الهيئة إلى بناء مشروعية أدوارها وسياساتها في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن هنا تبرز الإشكالية البحثية المتمثلة في: كيف يُبنى هذا الخطاب

الأخلاقي؟ وأي أنماط من الشرعية المؤسسية يعكسها؟ وهل يتطور هذا الخطاب عبر الزمن من تأطير معياري عام إلى ممارسات تنظيمية أكثر تفصيلًا وضبطًا؟

وتنبع المشكلة البحثية من وجود فجوة تحليلية تتمثل في محدودية الدراسات التي تتناول الوثائق الرسمية ذات الطابع الأخلاقي بوصفها ممارسة اتصال مؤسسي تسعى لبناء الشرعية، خاصة في السياق السعودي. إذ غالبًا ما تُدرس هذه الوثائق من منظور قانوني أو تقني، دون تفكيك بنيتها الخطابية وتحليلها في ضوء نظريات الاتصال المؤسسي ونظرية الشرعية المؤسسية.

وعلى الرغم من تزايد الأدبيات العربية التي تناولت أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني أو تنظيمي أو تقني، فإن هذه الدراسات ركزت في الغالب على تحليل المبادئ والمعايير بوصفها أطرًا تشريعية أو توجيهية، دون التعامل مع الوثائق الرسمية باعتبارها ممارسة اتصال مؤسسي تُنتج خطابًا يسعى إلى بناء الشرعية.

كما أن معظم الدراسات السابقة لم توظف تحليلًا نوعيًا موجَّهًا نظرياً للكشف عن أنماط الشرعية المؤسسية الكامنة في النصوص الرسمية (Directed Qualitative Analysis)، ولم تعتمد مقاربة تحليل وثائق منهجية تقوم على تفكيك وحدات المعنى الدلالية وربطها بإطار نظري محدد بصورة إجرائية واضحة.

ويزداد هذا القصور وضوحًا في السياق السعودي، حيث لم تُحلَّل الوثائق الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بوصفها خطابًا مؤسسيًا متكاملًا يُعاد من خلاله إنتاج الشرعية التنظيمية والأخلاقية والمعرفية، ولم يُدرس تطور هذا الخطاب عبر سياقه الزمني القريب في ضوء إطار نظري تفسيري.

وعليه، تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسات نوعية تحليلية موجهة نظريًا تقوم بتحليل وثائق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن جهة وطنية رسمية، بوصفها ممارسة خطابية تسهم في بناء الشرعية المؤسسية، مع رصد تحولاتها عبر الإطار الزمني المحدد.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال توظيف تحليل وثائق نوعي موجه بنظرية الشرعية المؤسسية، بما يسمح بتفسير البنية الدلالية للخطاب الأخلاقي ورصد أنماط الشرعية التي يُعاد إنتاجها داخله.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور اتصالي تفسيري، يركز على تحليل الوثائق الرسمية بوصفها أدوات لإنتاج المعنى وبناء القبول المؤسسي، وهو مدخل ما يزال محدود الحضور في الأدبيات العربية. كما تسهم الدراسة في توظيف نظرية الشرعية المؤسسية لتحليل خطاب أخلاقيات الذكاء الاصطناعي داخل السياق السعودي، بما يتيح فهم الكيفية التي تُبنى بها الشرعية الأخلاقية والتنظيمية والمعرفية في مجال تقني ناشئ يتسم بالحساسية المجتمعية.

وتنبع أهمية الدراسة كذلك من تركيزها على الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بوصفها جهة مركزية في تنظيم هذا المجال، الأمر الذي يمنح النتائج بعدًا تطبيقيًا يرتبط بفهم دور الاتصال المؤسسي في مأسسة الأخلاقيات التقنية وترسيخها ضمن الأطر الوطنية. كما تسهم النتائج في إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين الخطاب المؤسسي وأخلاقيات التقنيات الناشئة، وتقدم قراءة تحليلية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع السياسات في تطوير مقاربات أكثر اتساقًا بين البعد القيمي والتنظيمي في إدارة الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل الخطاب الأخلاقي في الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي خلال الفترة (2024–2025م)، بوصفه ممارسة اتصال مؤسسي تسهم في بناء أنماط الشرعية المؤسسية (التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية).

وتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. الكشف عن السمات الخطابية التي يتشكل من خلالها الخطاب الأخلاقي في الوثائق المختارة.
2. تحليل كيفية تجلّي أنماط الشرعية التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية في مضامين هذه الوثائق.
3. رصد أوجه التباين والتحولات في أنماط التأطير وبناء الشرعية بين الوثائق الصادرة خلال الفترة (2024–2025م).

تساؤلات الدراسة:

جاء التساؤل الرئيس للدراسة حول كيف يُبنى الخطاب الأخلاقي في الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي خلال الفترة (2024–2025م) بوصفه ممارسة اتصال مؤسسي تسهم في إنتاج أنماط الشرعية المؤسسية (التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية)؟

وتفرع عن هذه التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما السمات الخطابية التي يتشكل من خلالها الخطاب الأخلاقي في الوثائق المختارة؟
2. كيف تتجلى أنماط الشرعية التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية في مضامين هذه الوثائق؟
3. ما أوجه التباين في أنماط التأطير وبناء الشرعية بين الوثائق الصادرة خلال الفترة (2024–2025م)؟

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل الخطاب الأخلاقي المتضمن في الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، بوصفها تجسيدًا للجهود الاتصالية المؤسسية في مجال تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. ولا تمتد الدراسة إلى تحليل الممارسات التطبيقية أو المبادرات التنفيذية أو قياس أثر هذه الجهود على الجمهور أو المؤسسات.

الحدود الزمنية

تقتصر الدراسة على تحليل الوثائق الصادرة خلال الفترة (2024–2025م)، باعتبارها تمثل مرحلة زمنية متقاربة شهدت صدور عدد من الوثائق الأخلاقية والتنظيمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي على الموقع الرسمي للهيئة.

ولا تهدف الدراسة إلى تتبّع مسار تاريخي ممتد لخطاب أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بل تركز على تحليل البنية الدلالية للخطاب المؤسسي ضمن هذه المرحلة المحددة، ورصد التحولات في أنماط التأطير والشرعية داخل الإطار الزمني المختار.

الحدود المكانية

تتمثل في المملكة العربية السعودية، حيث تركز الدراسة على الخطاب المؤسسي الصادر عن جهة وطنية رسمية في سياقها المحلي.

الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية المنشورة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة، ولا تتضمن أدوات ميدانية مثل المقابلات أو الاستبيانات أو الملاحظة المباشرة، نظرًا لكونها دراسة نوعية تحليلية للخطاب المؤسسي.

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

- **الجهود الاتصالية**

تُعرّف الجهود الاتصالية في هذه الدراسة إجرائيًا بأنها الممارسات الخطابية الرسمية التي تتجسد في الوثائق المؤسسية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى تأطير استخدام الذكاء الاصطناعي وتنظيمه أخلاقيًا، من خلال صياغات معيارية وتنظيمية تعكس توجهات الهيئة وسياساتها في هذا المجال، وبشكل أكثر دقة تعد الوثائق والمستندات الرسمية في هذه الدراسة الشكل المركزي للجهود الاتصالية محل التحليل.

وبذلك لا يُقصد بالجهود الاتصالية الأنشطة الإعلامية أو الحملات الجماهيرية، بل الخطاب المؤسسي المكتوب بوصفه أداة لبناء المعنى والشرعية.

- **تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**

يُقصد بتعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في هذه الدراسة عملية ترسيخ المبادئ والمعايير الأخلاقية المتعلقة بتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما تتجلى في الوثائق الرسمية محل التحليل، من خلال تقنين الممارسات، وإدارة المخاطر، وتحديد المسؤوليات، وبناء الثقة المجتمعية.

ولا يُفهم التعزيز هنا بوصفه قياسًا لمدى التأثير أو الفاعلية، بل بوصفه ممارسة خطابية وتنظيمية تسعى إلى إنتاج إطار أخلاقي مؤسسي.

- **الخطاب الأخلاقي**

يُعرّف الخطاب الأخلاقي بأنه مجموع الصياغات النصية التي تتضمن قيمًا ومبادئ ومعايير وضوابط تنظّم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتعكس توجهًا معياريًا يسعى إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدالة، وإدارة المخاطر، وضبط السلوك المؤسسي في هذا المجال.

- **الشرعية المؤسسية**

تُستخدم الشرعية المؤسسية في هذه الدراسة بوصفها الإطار النظري المفسِّر لكيفية بناء المشروعية عبر الخطاب المؤسسي، وتُحلل من خلال ثلاثة أنماط:

- الشرعية التنظيمية: المستندة إلى القوانين والأنظمة وآليات الضبط.
- الشرعية الأخلاقية: القائمة على القيم والمعايير المجتمعية.
- الشرعية المعرفية: المعتمدة على تطبيع الممارسات وربطها بالمعايير والخبرات الدولية.

- **تحليل الوثائق**

يُقصد بتحليل الوثائق في هذه الدراسة الأسلوب النوعي الذي يعتمد على تفكيك النصوص الرسمية المنشورة وتحليل مضامينها في ضوء فئات نظرية محددة، بهدف الكشف عن البنية الدلالية للخطاب المؤسسي.

الإطار النظري للدراسة

الاتصال المؤسسي وبناء الشرعية

يُعد **الاتصال المؤسسي** أداة مركزية في تفاعل المؤسسة مع محيطها، لا من حيث نقل المعلومات فقط بل في صياغة المعنى الاجتماعي لما تفعله المؤسسة. (Cornelissen, 2020) فالخطاب الرسمي المتمثل في الوثائق والبيانات والسياسات يُستخدم لتشكيل صورة المؤسسة، وتوضيح توجهاتها، وبناء تفاهم مشترك مع الجمهور الداخلي والخارجي. (Cornelissen, 2020) في السياقات التي تتضمن

تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، يصبح الاتصال المؤسسي أكثر أهمية لأنه يسهم في ربط الشركة أو الهيئة بقيم المجتمع ويحد من حالة عدم اليقين التي تنتجها المخاطر التقنية والتغير السريع.

في هذا الإطار، لا يقتصر الدور الاتصالي على الإخبار أو الترويج، بل يمتد ليشمل **التأطير المعنوي** للموضوعات الحساسة، وتقديم الممارسات باعتبارها متسقة مع القيم الاجتماعية والمهنية، وهو ما يُسهم في بناء الشرعية للمؤسسة. (Suchman, 1995). عبر لغة رسمية معتمدة ومفاهيم متداولة في خطابها المؤسسي.

نظرية الشرعية المؤسسية

يُعد مفهوم **الشرعية المؤسسية** أحد الركائز الأساسية في تحليل سلوك المؤسسات داخل بيئتها الاجتماعية، إذ يعكس مدى قبول الجمهور أو المجتمع لفعل المؤسسة وتفاعلها ووجودها داخله. (Suchman, 1995). نُعرّف الشرعية بأنها: (الإدراك العام بأن أفعال المؤسسة مرغوبة أو مناسبة أو ملائمة ضمن نظام من القيم والمعايير الاجتماعية). (Suchman, 1995, p572). وقد أكدت الدراسات الحديثة على عمق هذا المفهوم كأداة تفسيرية لفهم كيفية استجابة المنظمات لتحديات بيئتها، خصوصًا في السياقات التقنية التنظيمية. (Meyer & Rowan, 1977). وتنقسم الشرعية المؤسسية في الأدبيات إلى عدة أبعاد رئيسة، ومن بينها:

أ. الشرعية المعرفية

تتعلق بمدى تجذر المؤسسة وممارساتها داخل السياق الاجتماعي بحيث تُصبح ممارساتها مفهومة ومقبولة كأمر بديهي أو طبيعي. (Suchman, 1995)في هذا البعد تقوم المؤسسة بربط ممارساتها بمعايير ومعارف مقبولة دوليًا أو محليًا بحيث يصبح الجمهور يتوقعها أو يتقبلها دون مساءلة.

هذه الأنماط الثلاثة تشكل أساس فهمنا لكيفية بناء المشروعية عبر النصوص الرسمية، خصوصًا حين تكون القضية معقدة مثل الذكاء الاصطناعي، الذي يتطلب تفسيرًا اجتماعيًا مؤسسيًا وليس فقط تنظيميًا أو فنيًا.

ب. الشرعية الأخلاقية

ترتبط بمدى توافق أفعال المؤسسة وقيمها مع القيم الأخلاقية الاجتماعية، مثل العدالة وعدم التحيز والشفافية والمسؤولية. (Suchman, 1995). هذا البعد غالبًا ما يظهر في الخطابات التي تستند إلى قيم عليا، ما يجعل المؤسسة تبدو (أخلاقية) في ممارساتها.

ج. الشرعية التنظيمية

تعبّر عن امتثال المؤسسة للوائح والقوانين والضوابط المؤسسية، وتتشكل من خلال قدرتها على تنظيم سلوكها الداخلي والخارجي بما يتماشى مع الأطر القانونية والمهنية. (Scott, 2014). وفي سياق الذكاء الاصطناعي، يتمثل هذا النوع من الشرعية في تبني مبادئ الحوكمة وإجراءات الامتثال وإدارة المخاطر.

أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كخطاب مؤسسي

تنظر الأدبيات إلى **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي** (AI Ethics) ليس كمجرد مجموعة مبادئ نظرية، بل كخطاب معياري تُنتجه المؤسسات والهيئات التنظيمية لتوجيه تصميم وتطبيق واستخدام هذه التقنيات بما يتوافق مع قيم المجتمع. (Arif Ali Khan et al., 2021).

يُعرّف هذا الخطاب الأخلاقي في كثير من المصادر بأنه مجموعة من المبادئ والقواعد التي توجه التصميم والتنفيذ والحوكمة للذكاء الاصطناعي لكي يكون مسؤولاً ومراعيًا للحقوق الأساسية والعدالة والشفافية. (EuroMaTech, 2025). وفي السياق المؤسسي، تتحول هذه المبادئ إلى عناصر في الخطاب الرسمي، تُستخدم لتفسير ممارسات الذكاء الاصطناعي، وتقنينها، وربطها بما يتوقعه المجتمع من مؤسسة مسؤولة.

في السياق السعودي، على سبيل المثال، تصدر الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وثائق تمثل مجموعة من المبادئ التنظيمية والأخلاقية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تشمل توجيهات تتعلق بالعدالة، ومنع التمييز، والشفافية، وإدارة المخاطر، وتعزيز الثقة العامة في التقنيات الحديثة. هذه الوثائق لا تعمل فقط كقواعد تقنية، بل تقف كـ **(خطاب مؤسسي)** يُظهر التزام الهيئة بقيم اجتماعية ومهنية معيّنة، يساهم في بناء الثقة والشرعية مع الجمهور والمجتمع العلمي والتنظيمي

يتسق هذا المنظور مع التحولات الحديثة في فهم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كأداة حوكمة ناعمة، حيث لا تقتصر على توصيات فنية، بل تشمل **تعزيز المساءلة، الحفاظ على الحقوق، وإدارة المخاطر المحتملة.** (Arif Ali Khan et al., 2021).

وبناءً على ذلك، تنطلق الدراسة الحالية من افتراض مفاده أن وثائق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لا تمثل مجرد نصوص إرشادية، بل تشكل ممارسة اتصال مؤسسي تهدف إلى بناء الشرعية عبر أنماطها الثلاثة. ومن ثم، سيتم تحليل هذه الوثائق في ضوء مؤشرات الشرعية التنظيمية والأخلاقية والمعرفية، للكشف عن الكيفية التي يُبنى بها الخطاب الأخلاقي بوصفه أداة لتعزيز القبول الاجتماعي والثقة المؤسسية في سياق التحول الرقمي الوطني.

الدراسات السابقة:

قسم الباحث الأدبيات والدراسات السابقة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: دور الاتصال المؤسسي في بناء الصورة الذهنية للمنظمات التقنية

استعرضت دراسة **سميث وزملاؤه. (Smith et al., 2023)** المعنونة بـ**(الاستراتيجيات الاتصالية وتأثيرها على الثقة العامة في وكالات الذكاء الاصطناعي الوطنية)** دور الاتصال الاستراتيجي في تشكيل صورة المنظمات، حيث خلصت النتائج في أمريكا إلى أن الشفافية ترفع الثقة بنسبة 35%. وفي السياق السعودي، وركزت دراسة **(القحطاني، 2022)** بعنوان **(الاتصال المؤسسي في الهيئات الحكومية السعودية ودوره في دعم التحول الرقمي)** على أهمية (ثراء الوسيلة) في تقليل الغموض المعرفي تجاه سدايا ومثيلاتها. وقارنت دراسة **تشين ووانغ (Chen & Wang, 2024)** الموسومة بـ**(إدارة السمعة في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة لشركات التكنولوجيا الكبرى)** بين الصين وسنغافورة، مؤكدة أن المصداقية ترتبط بمدى مواءمة الخطاب مع المعايير الحكومية.

وفيما يخص البيئة الأكاديمية السعودية، قدّم (الشمري، 2023) دراسة بعنوان **(العلاقات العامة الرقمية وبناء الصورة الذهنية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لدى النخبة الأكاديمية)**، والتي أظهرت صورة إيجابية لسدايا كقائد للابتكار.

أما في كوريا الجنوبية، فقد بحث **هوانغ (Hwang, 2024)** في دراسته **(التفاعل الرقمي وبناء الهوية المؤسسية لوكالات البيانات الوطنية)** أثر الحوار الرقمي في تحسين الانطباع العام. ومن منظور بريطاني، وتناولت دراسة **روبرتس (Roberts, 2023)** بعنوان **(أثر الخطاب المؤسسي على تقبل الابتكارات الراديكالية)** كيف يقلل الخطاب (الإنساني) من مقاومة التقنية.

وفي دراسة استكشافية لـ **(البدري، 2021)** بعنوان **(استراتيجيات الاتصال الحكومي في مواجهة شائعات الخصوصية الرقمية)**، تم التأكيد على دور منصات الرد السريع. ومن زاوية تحليلية، بحث **غوميز (Gomez, 2023) في دراسته المعنونة بـ (سيميولوجيا الخطاب المرئي للمؤسسات التقنية السيادية في أوروبا)** وأثر العناصر البصرية في تعزيز الثقة. كما ربطت دراسة **(العتيبي، 2024)** المعنونة بـ**(أثر الاتصال التسويقي الرقمي على السمعة المؤسسية للهيئات التقنية السعودية)** بين سهولة الوصول للمعلومة والرضا الذهني.

وأخيراً، ركزت دراسة **ميلر وروس (Miller & Ross, 2022)** المعنونة بـ**(التواصل وقت الأزمات التقنية: تحليل خطاب شركات البيانات الكبرى عند حدوث تسريبات)** على أهمية استراتيجية المسؤولية الكاملة.

المحور الثاني: استراتيجيات التوعية بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

تناولت دراسة **تان ولي (Tan & Lee, 2024)** بعنوان **(التواصل الأخلاقي: تحليل استراتيجيات التوعية في إطار حوكمة الذكاء الاصطناعي السنغافوري)** دور (الأنسنة) في رفع الالتزام الأخلاقي نحو تقنيات الذكاء الاصطناعي. وفي الاتحاد الأوروبي، قدم **جارسيا (Garcia, 2024)**دراسة بعنوان **(فاعلية الحملات الإعلامية في تشكيل الوعي العام بأخلاقيات البيانات في الاتحاد الأوروبي)**، مبيناً أن رسائل (الحقوق) هي الأكثر إقناعاً. وعربياً، استعرض **(نجم، 2022)** في دراسته المعنونة بـ**(دور الإعلام الجديد في تعزيز ثقافة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لدى الشباب الجامعي العربي)** الفجوة في المحتوى العربي المتخصص في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. وفي نقد للشركات الكبرى، قدم **سوليفان (Sullivan, 2023)** دراسة بعنوان **(مواثيق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: خطاب أخلاقي أم أداة علاقات عامة؟)** محذراً من (التمويه الأخلاقي). أما **(ياسين، 2024)** فقد بحثت في دراستها **(استراتيجيات التوعية بمخاطر التحيز الخوارزمي في المجتمعات المغاربية)** معوقات تبسيط المصطلحات التقنية. وفي اليابان، ركزت دراسة **ناكامورا (2023)** الموسومة بـ**(توظيف الألعاب الرقمية في التوعية بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي)** على فاعلية الترفيه التعليمي.

كما أكد **طومسون (Thompson, 2024)** في دراسة بعنوان **(قادة الرأي الرقميون ودورهم في تعزيز الحوار حول الذكاء الاصطناعي المسؤول)** على أهمية المؤثرين التقنيين في التحول نحو بناء أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتمثلها في المجتمع. وفي السعودية، رصد **الزهراني (2023)** في دراسته **(اتجاهات الجمهور السعودي نحو مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا)** تباين الوعي بين مبادئ الخصوصية والمساءلة. وأشارت دراسة **لوبيز (López, 2022)** بعنوان **(التواصل الأخلاقي لمنظمات المجتمع المدني وتأثيره على حوكمة التقنية)** إلى دور الضغط الشعبي. واختتمت **براون(Brown, 2025)** بدراسة **(استراتيجيات التواصل العالمية حول حوكمة الذكاء الاصطناعي)** مؤكّدة على دور التعليم والإعلام المتكامل.

المحور الثالث: العلاقة بين الأطر التشريعية والجهود الإعلامية في حوكمة البيانات

بحثت دراسة **ميلر (Miller, 2025)** بعنوان **(سد الفجوة: دور الإعلام في ترجمة تشريعات الذكاء الاصطناعي للجمهور العام)** الحاجة لتبسيط القانون إعلامياً. وفي السعودية، استعرض **(الرشيدي، 2024)** في دراسة بعنوان **(التناول الإعلامي لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية)**، وأكّد التركيز على الجانب العقابي. وتناولت **(التميمي، 2023) في دراسة** بعنوان **(الاتصال القانوني التقني: دراسة في الجهود الاتصالية لسدايا لتعزيز الامتثال لحوكمة البيانات)**، مبرزةً نجاح (سدايا) في الخطاب المرن مع الجمهور تجاه دعم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي محليا.

وفي أوروبا، ركز **دوبونت (Dupont, 2023)** في دراسته **(الاتصال الحكومي حول قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي: EU AI Act)تهيئة البيئة الاستثمارية)** على أثر وضوح القوانين. أما في الهند، فقد كشفت دراسة **سينغ (Singh, 2024)** بعنوان **(حوكمة البيانات في الهند: تحديات التواصل بين المشرع والمجتمع)** عن أثر ضعف الإعلام في مقاومة التشريعات. ومن منظور كندي، قدم **وايت(White, 2022)** دراسة بعنوان **(الشفافية كمتطلب تشريعي واتصالي في خوارزميات القطاع العام)** مؤكداً على الإفصاح الاستباقي.

وربطت **(أبو بكر،2024)** في دراستها **(الإعلام الرقمي وحماية السيادة المعلوماتية في ظل تشريعات البيانات العربية)** بين الأمن القومي والتقبل الشعبي. وأثبت **بارك (Park, 2023)** في دراسة بعنوان **(أثر التشريعات الأخلاقية المعلنة على ثقة الجمهور في تقنيات التعرف على الوجوه)** أثر الضمانات القانونية في تعزيز الثقة. كما تناول **(هاريسون، 2024)** في دراسة له بعنوان **(دور الصحافة الاستقصائية التقنية في مراقبة حوكمة البيانات)** كرقيب أخلاقي. وأخيراً، دعت دراسة **(منصور، 2022)** الموسومة بـ**(الحوكمة الإعلامية للبيانات الضخمة: دراسة في التشريعات الإعلامية والتقنية العربية)** لتوحيد الخطاب بين الجهات الإعلامية والتقنية.

التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

من خلال العرض التحليلي السابق للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت أبعاد الاتصال المؤسسي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، تتضح مجموعة من الملامح العلمية التي تشكل ركيزة أساسية للدراسة الحالية. وتبرز أوجه الاستفادة من هذا التراث العلمي في عدة مستويات؛ أولها **المستوى النظري**، حيث ساهمت الدراسات السابقة في تحديد الأطر النظرية الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة، مثل نظرية (ترتيب الأولويات) ونظرية (ثراء الوسيلة)، مما يعزز من قدرة الباحث الحالي على تفسير كيفية بناء **سدايا** لصورتها الذهنية وتأطيرها للمبادئ الأخلاقية تقنياً واتصالياً.

أما على **المستوى المنهجي**، فقد مهدت الدراسات النوعية والاستكشافية الطريق لتحديد الأدوات البحثية الأنسب، حيث استفادت الدراسة الحالية من نماذج المقابلات المعمقة وتحليل المضمون الكيفي التي طبقت في دراسات حديثة مثل دراسة **(التميمي، 2023)** ودراسة **(ميلر، 2025)**، مما يساعد في تصميم دليل مقابلة نوعي يستنطق الجهود الاتصالية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بعمق يتجاوز الوصف الظاهري إلى التحليل الاستراتيجي.

وفيما يتعلق بـ **أوجه الشبه والاختلاف**، فإن الدراسة الحالية تتسق مع التوجهات العالمية الحديثة التي لم تعد تنظر للاتصال كأداة إعلامية فحسب، بل كجزء لا يتجزأ من منظومة (الحوكمة) والأمان الرقمي، وهو ما ظهر بجلاء في الدراسات السنغافورية والأوروبية. إلا أن هذه الدراسة تنفرد عن سابقاتها بخصوصية السياق وتكاملية الدور؛ فبينما تشتتت الدراسات السابقة في تناول جهات تشريعية بمعزل عن الجهات التنفيذية، تأتي هذه الدراسة لتبحث في نموذج فريد وهو (سدايا)، التي تدمج بين الأدوار التشريعية والتنفيذية والاتصالية في كيان واحد، وهو ما يمثل فجوة بحثية لم تغطها الدراسات العربية السابقة بشكل كافٍ.

ختاماً، تمثلت الاستفادة القصوى في تمكين الباحث من صياغة تساؤلات الدراسة وتحديد محاور التحليل، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول فجوات الوعي الأخلاقي لدى الجمهور، مما يجعل هذه الدراسة لبنة مكملة تسعى لسد النقص في الأدبيات التي تربط بين الاستراتيجية الاتصالية وبين (مواثيق الأخلاقيات) في البيئة السعودية، وتقديم نموذج تطبيقي يمكن الاسترشاد به في حوكمة الذكاء الاصطناعي عربيا.

الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات النوعية التفسيرية ذات الطابع التحليلي، إذ تهدف إلى تحليل الخطاب الأخلاقي في الوثائق الرسمية بوصفه ممارسة اتصال مؤسسي تسهم في بناء الشرعية المؤسسية. ولا تسعى الدراسة إلى اختبار فرضيات أو قياس علاقات سببية، بل تركز على تفسير المضامين النصية والكشف عن بنيتها الدلالية في ضوء إطار نظري محدد.

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات النوعية التفسيرية التي تعتمد تحليل الوثائق بوصفها منهجًا، حيث تقوم بوصف السمات الخطابية في الوثائق المختارة، وتحليلها وتفسيرها في سياقها المؤسسي والزمني، من خلال توظيف نظرية الشرعية المؤسسية إطارًا تفسيريًا لفهم أنماط الشرعية التي يُعاد إنتاجها عبر الخطاب الرسمي.

كما تُعد الدراسة دراسة تحليل وثائق (Document-Based Study)، نظرًا لاعتمادها على نصوص رسمية منشورة بوصفها المصدر الرئيس للبيانات، دون اللجوء إلى أدوات ميدانية كالمقابلات أو الاستبيانات.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي الكيفي، بوصفه الأنسب لفهم الظواهر الاتصالية في سياقها المؤسسي، وتحليل الخطاب الرسمي بوصفه ممارسة دلالية تُنتج المعاني وتبني الشرعية. ويُعد المنهج النوعي ملائمًا للدراسات التي تستهدف تفسير النصوص الرسمية وتحليل بنيتها الخطابية في ضوء إطار نظري محدد، دون السعي إلى القياس الكمي أو التعميم الإحصائي. وانطلاقًا من طبيعة موضوع الدراسة، الذي يتمحور حول تحليل الخطاب الأخلاقي في الوثائق الرسمية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، فقد تم توظيف أسلوب تحليل الوثائق (Document Analysis) باعتباره أحد تطبيقات المنهج النوعي، حيث يسمح بفحص النصوص المؤسسية المنشورة وتحليلها بوصفها تعبيرًا عن التوجهات التنظيمية والأخلاقية للجهة المصدرة.

ويستند التحليل في هذه الدراسة إلى توظيف نظرية الشرعية المؤسسية إطارًا نظريًا موجهًا، من خلال التركيز على أنماط الشرعية الثلاثة: **الشرعية التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية**، بوصفها مفاهيم تفسيرية لفهم كيفية بناء الخطاب المؤسسي وإنتاج مشروعيته. وعليه، فإن الدراسة تنتمي إلى الدراسات النوعية التفسيرية التي تعتمد التحليل الموجه نظريًا، حيث يتم تفكيك النصوص وتحليلها في ضوء مفاهيم محددة مسبقًا مشتقة من الإطار النظري.

ولا تسعى الدراسة إلى قياس فاعلية الخطاب أو تقييم أثره، بل تركز على تحليل بنيته الدلالية، والكشف عن أنماط الشرعية التي يُعاد إنتاجها عبر الوثائق الرسمية، ورصد تطورها الزمني خلال الفترة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والمنشورة عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، والتي تتناول موضوعات الذكاء الاصطناعي وأطره التنظيمية والأخلاقية والمعرفية.

ويشمل هذا المجتمع الوثائق ذات الطابع المعياري والتنظيمي، والتقارير والدلائل والإطارات المرجعية المرتبطة بسياسات الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، بوصفها تمثل الخطاب المؤسسي المعتمد الذي تعبر من خلاله الهيئة عن توجهاتها وممارساتها في هذا المجال.

ولا يقتصر المجتمع على الوثائق ذات الصياغة القانونية البحتة، بل يمتد ليشمل كل نص رسمي منشور يعكس موقفًا مؤسسيًا أو تأطيرًا أخلاقيًا أو تنظيميًا متعلقًا بالذكاء الاصطناعي.

ويُعد هذا المجتمع مجتمعًا محدودًا ومتاحًا بالكامل عبر المنصة الرسمية للهيئة، مما يسمح بإمكانية الحصر والمراجعة الشاملة للوثائق المنشورة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

عينة الدراسة:

بعد حصر الوثائق الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي ذات الصلة بموضوع الذكاء الاصطناعي، بلغ إجمالي عدد الوثائق (12) وثيقة خلال الفترة محل الدراسة. وبناءً على معايير الاختيار المحددة في المنهجية، تم اختيار (5) وثائق تمثل العينة القصدية للدراسة، فيما تم استبعاد (7) وثائق لعدم اتساقها المباشر مع الإطار النظري أو لطابعها التقني البحت.

وقد استند اختيار العينة إلى المعايير الآتية:

- الارتباط المباشر بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي أو ضبط استخدامه.
- احتواء الوثيقة على خطاب مؤسسي معياري يعكس بناء الشرعية.
- تمثيل الوثيقة لتوجه تنظيمي أو أخلاقي عام وليس إجرائيًا جزئيًا فقط.

وجاءت على النحو التالي:

أولًا: الوثائق المختارة عينة الدراسة (5 وثائق)

وثيقة (10)

مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للعموم/يناير 2024

تم اختيار هذه الوثيقة لكونها تمثل تأطيرًا معياريًا عامًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحتوي على خطاب إرشادي وأخلاقي واضح يعكس محاولة تأسيس شرعية أخلاقية أولية لدى الجمهور العام.

وثيقة (8)

دليل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي/أبريل 2024

تم اختيارها لأنها تمثل إطارًا تفصيليًا للأخلاقيات، وتحتوي على صياغات تنظيمية وقيمية واضحة، وتجمع بين البعد الأخلاقي والتنظيمي، مما يجعلها وثيقة مركزية في تحليل بناء الشرعية.

وثيقة (4)

التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي/يناير 2025

تم اختيارها لكونها تعالج إدارة المخاطر والانحرافات المحتملة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتُظهر بوضوح خطاب الضبط وإدارة المخاطر، مما يعزز تحليل الشرعية التنظيمية.

وثيقة (6)

مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية/مايو 2025

تم اختيارها لكونها تمثل انتقالًا من الخطاب الإرشادي العام إلى ضبط تنظيمي موجه للجهات الحكومية، وتحتوي على لغة إلزامية وآليات مسؤولية واضحة.

وثيقة (3)

مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي/ 2025

تم اختيارها باعتبارها وثيقة تأسيسية تحدد المبادئ العامة للأخلاقيات، وتُظهر تكريسًا رسميًا للشرعية الأخلاقية والتنظيمية والمعرفية ضمن إطار مؤسسي متكامل.

ثانيًا: الوثائق المستبعدة (7 وثائق) مع مبررات الاستبعاد

وثيقة (1) حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع الإعلام

تم استبعادها لطابعها التطبيقي القطاعي الذي يركز على عرض حالات استخدام دون تأطير أخلاقي معياري شامل.

وثيقة (2) إطار عمل اعتماد الذكاء الاصطناعي

تم استبعادها لكونها تركز على الجوانب الإجرائية والاعتمادية الفنية، دون تقديم خطاب أخلاقي مؤسسي تأسيسي.

وثيقة (5) الإطار الوطني للمعايير المهنية للذكاء الاصطناعي

تم استبعادها لطابعها المهني الوظيفي المرتبط بتوصيف المهن والمهارات، وهو ما يخرج عن نطاق تحليل الخطاب الأخلاقي المؤسسي.

وثيقة (7) المؤشر الوطني للذكاء الاصطناعي

تم استبعادها لكونها وثيقة قياس أداء ومؤشرات كمية، ولا تحتوي على خطاب أخلاقي معياري واضح.

وثيقة (9) مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (نسخة سابقة)

تم استبعادها لتجنب التكرار المفاهيمي مع الوثيقة الأحدث، واعتماد النسخة الأحدث لضمان الاتساق الزمني والمنهجي.

وثيقة (11) المركز الدولي للذكاء الاصطناعي

تم استبعادها لكونها وثيقة تعريفية بالمبادرات والمراكز، ولا تمثل إطارًا معياريًا لتحليل الخطاب الأخلاقي.

وثيقة (12) التقرير التفصيلي لقمة الذكاء الاصطناعي

تم استبعادها لطابعها التقريري التوثيقي للأحداث والفعاليات، دون احتواء على خطاب تنظيمي أو أخلاقي تأسيسي مستقل.

طريقة اختيار العينة:

اعتمدت الدراسة على **العينة القصدية (Purposive Sampling)**، بوصفها الأنسب في الدراسات النوعية التي تستهدف تحليل مضامين محددة ذات صلة مباشرة بالإشكالية البحثية، وليس تمثيلًا إحصائيًا لمجتمع الدراسة.(Merriam & Tisdell, 2016)

وقد تم اختيار الوثائق وفق إجراءات منهجية متدرجة، تمثلت في الخطوات الآتية:

أولًا: الحصر الشامل

تم حصر جميع الوثائق الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي خلال الفترة محل الدراسة، والتي بلغ عددها **(12)** وثيقة ذات صلة بموضوع الذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: القراءة الاستكشافية الأولية

أُجريت قراءة أولية لجميع الوثائق بهدف تحديد طبيعة كل وثيقة (معيارية، تنظيمية، تقنية، تقريرية، مهنية)، وتم تصنيفها وفق مدى ارتباطها بموضوع أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وبناء الخطاب المؤسسي.

ثالثًا: تطبيق معايير الاختيار

تم اعتماد المعايير التالية لاختيار الوثائق ضمن العينة:

1. أن تتضمن الوثيقة خطابًا أخلاقيًا أو تنظيميًا صريحًا.
2. أن تعكس توجهًا مؤسسيًا معياريًا عامًا وليس محتوى تطبيقيًا جزئيًا أو تقنيًا بحتًا.
3. أن تكون وثيقة رسمية معتمدة تمثل موقف الهيئة المؤسسي.
4. أن تسهم في تحليل أنماط الشرعية المؤسسية وفق الإطار النظري للدراسة.

رابعًا: استبعاد الوثائق غير المنطبقة

تم استبعاد الوثائق التي غلب عليها الطابع المهني أو الإجرائي أو التقريري أو القياسي، لعدم احتوائها على خطاب أخلاقي تأسيسي يمكن تحليله ضمن إطار نظرية الشرعية المؤسسية.

وبناءً على هذه الإجراءات، استقرت العينة النهائية على خمس وثائق تمثل الخطاب الأخلاقي والتنظيمي الأكثر صلة بموضوع الدراسة، بما يحقق مبدأ التركيز النوعي والعمق التحليلي.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل المضمون النوعي للوثائق بوصفه أداة رئيسة لجمع البيانات وتحليلها (Qualitative Document Analysis). ويُعد تحليل الوثائق من الأساليب الملائمة في الدراسات النوعية التي تستهدف تفكيك الخطاب الاتصالي المؤسسي وفهم بنيته الدلالية في سياقه الحكومي الرسمي. (Bowen, 2009).

وقد تم بناء استمارة تحليل مضمون نوعية موجّهة نظريًا، استنادًا إلى مفاهيم نظرية الشرعية المؤسسية، بحيث تعكس أنماط الشرعية الثلاثة المعتمدة في الدراسة: الشرعية التنظيمية، والشرعية الأخلاقية، والشرعية المعرفية. وتم تحديد فئات تحليل رئيسة وفرعية تعريفًا إجرائيًا واضحًا لضمان الاتساق المنهجي أثناء الترميز.

وتتضمن الاستمارة العناصر الآتية:

- رقم الوثيقة
- وحدة المعنى
- الفئة الرئيسة
- الفئة الفرعية
- طبيعة الخطاب
- ملاحظة تحليلية تفسيرية

وقد تم اعتماد وحدة المعنى الدلالية بوصفها وحدة التحليل، بحيث يُرمّز كل مقطع نصي يحمل فكرة متكاملة مرتبطة ببناء الشرعية المؤسسية.

وتقوم الأداة على الترميز الموجه نظريًا (Directed Coding)، حيث يتم تحليل النصوص في ضوء الفئات المحددة مسبقًا، مع إتاحة المجال لإعادة النظر في التصنيفات في حال ظهور دلالات جديدة أثناء التحليل.

وحدة التحليل:

اعتمدت الدراسة **وحدة المعنى الدلالية** (Meaning Unit) بوصفها وحدة التحليل الرئيسة، حيث يُقصد بها كل مقطع نصي يحمل فكرة متكاملة أو دلالة واضحة مرتبطة ببناء الشرعية المؤسسية في سياق الخطاب الأخلاقي.

ولا تقتصر وحدة التحليل على الفقرة الكاملة أو الجملة المنفردة، بل قد تمتد لتشمل عبارة معيارية، أو تعريفًا تنظيميًا، أو نصًا إجرائيًا، متى ما احتوى على مضمون يعكس أحد أنماط الشرعية (التنظيمية، أو الأخلاقية، أو المعرفية).

ويهدف اعتماد وحدة المعنى إلى ضمان الدقة في الترميز، وتجنب التجزئة الشكلية للنص، والتركيز على الدلالة المفاهيمية ذات الصلة بالإطار النظري للدراسة.

فئات التحليل:

استندت فئات التحليل الرئيسة والفرعية إلى الإطار النظري للدراسة، المتمثل في نظرية الشرعية المؤسسية، وتم تنظيمها في ثلاث فئات رئيسة، تندرج تحت كل منها فئات فرعية، وفق تعريفات إجرائية واضحة.

أولاً: الشرعية المعرفية

وترتبط بتطبيع الممارسات وربطها بالمعايير والخبرات الدولية.

وتتفرع عنها:

1. الإحالة إلى المعايير الدولية.
2. التأطير المفاهيمي والتعريفي.
3. التطبيع المؤسسي لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
4. الاستناد إلى الخبرات العالمية.
5. إبراز التخصص والخبرة المؤسسية.
6. تقديم الذكاء الاصطناعي بوصفه ضرورة تنموية.

ثانيًا: الشرعية الأخلاقية

وتتعلق بالخطاب القيمي والمعياري الذي يستند إلى مبادئ العدالة والمسؤولية والثقة.

وتتفرع عنها:

1. التأكيد على القيم والمبادئ الأخلاقية.
2. حماية الحقوق والخصوصية.
3. العدالة وعدم التحيز.
4. الشفافية والمساءلة.
5. بناء الثقة المجتمعية.
6. المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: الشرعية التنظيمية

وتشير إلى الخطاب الذي يستند إلى القوانين والأنظمة وآليات الضبط المؤسسي.

وتتفرع عنها الفئات الآتية:

1. الإحالة إلى الأنظمة والتشريعات.
2. آليات الضبط والمسؤولية.
3. إدارة المخاطر وتقليل الانحرافات (مدمجة ضمن الضبط).
4. تحديد الأدوار والمسؤوليات المؤسسية.
5. إجراءات الامتثال والحوكمة.
6. خطاب الطوارئ والمخاطر ضمن إطار تنظيمي.

إجراءات التحليل:

تم تنفيذ عملية التحليل وفق خطوات منهجية متدرجة، اتسمت بالتنظيم والتوثيق، وذلك على النحو الآتي:

القراءة الاستكشافية الأولية

تمت قراءة الوثائق الخمس قراءة شاملة أولية بهدف تكوين تصور عام عن بنيتها ومضامينها، وتحديد طبيعة الخطاب السائد فيها، دون إجراء ترميز في هذه المرحلة.

وهدفت هذه الخطوة إلى فهم السياق العام لكل وثيقة قبل البدء في التحليل التفصيلي.

القراءة التحليلية المتعمقة

أُعيدت قراءة الوثائق قراءة تحليلية دقيقة، مع تحديد المقاطع النصية التي تمثل وحدات معنى مرتبطة ببناء الشرعية المؤسسية.

وفي هذه المرحلة تم تمييز العبارات المعيارية والتنظيمية والقيمية والمعرفية التي تعكس أنماط الشرعية الثلاثة.

الترميز الموجه نظريًا

تم اعتماد أسلوب الترميز الموجه (Directed Coding)، حيث جرى تصنيف وحدات المعنى وفق الفئات الرئيسة والفرعية المحددة مسبقًا استنادًا إلى نظرية الشرعية المؤسسية.

وقد تم إسناد كل وحدة معنى إلى الفئة الأنسب، مع تدوين ملاحظات تحليلية تفسيرية توضح دلالتها.

المراجعة وإعادة التصنيف

أُجريت مراجعة ثانية للترميز للتأكد من:

- اتساق التصنيف.
- عدم تداخل الفئات.
- دقة الإسناد النظري.

وفي حال وجود تداخل، تمت إعادة تصنيف الوحدة وفق المعنى الغالب فيها.

المقارنة بين الوثائق

تمت مقارنة النتائج بين الوثائق الخمس لرصد:

- الأنماط المتكررة.
- الاختلافات في التأطير.
- التحولات بين عامي (2024–2025).

وذلك بهدف تتبع التطور الزمني في بناء الشرعية المؤسسية.

التفسير النظري

في المرحلة النهائية، جرى تفسير النتائج في ضوء نظرية الشرعية المؤسسية، وتحليل كيفية توظيف الخطاب الأخلاقي في إنتاج أنماط الشرعية التنظيمية، والأخلاقية، والمعرفية.

ولم يقتصر التحليل على الوصف، بل امتد إلى تفسير الدلالات المؤسسية الكامنة في الخطاب.

إجراءات الصدق والثبات:

حرصت الدراسة على تعزيز موثوقية النتائج وضبطها منهجيًا من خلال مجموعة من الإجراءات المرتبطة بمعايير الجودة في البحوث النوعية، استنادًا إلى إطار **Lincoln & Guba** (1985)، وذلك على النحو الآتي:

المصداقية

تم تعزيز مصداقية التحليل من خلال القراءة المتكررة والمتعمقة للوثائق قبل وأثناء الترميز لضمان الفهم السياقي للنصوص، وتطبيق الترميز الموجه نظريًا وفق التعريفات الإجرائية للفئات، مع الاستناد المباشر إلى النصوص الأصلية عند تفسير الدلالات وتجنب التأويلات غير المدعومة بقرائن نصية. كما أُجريت مراجعة تحليلية داخلية لمراقبة احتمالات التحيز النظري الناتج عن استخدام إطار الشرعية المؤسسية.

الاعتمادية

تم تعزيز الاعتمادية عبر توثيق جميع مراحل التحليل بصورة منهجية واضحة، بدءًا من حصر الوثائق ومعايير اختيار العينة، وصولًا إلى إجراءات الترميز والمراجعة. كما تم إعداد استمارة تحليل ذات تعريفات إجرائية دقيقة للفئات الرئيسة والفرعية، إضافة إلى الاحتفاظ بسجل تحليلي يتضمن قرارات التصنيف وأسباب إعادة الترميز عند الحاجة.

القابلية للتحقق

سعت الدراسة إلى تعزيز قابلية التحقق من النتائج من خلال الفصل بين النصوص الأصلية والتحليل التفسيري، وتوثيق وحدات المعنى كما وردت في الوثائق، بما يسمح بتتبع العلاقة بين المقتطف النصي والفئة النظرية المسند إليها.

الاتساق المقارن

أُجريت مقارنة تحليلية بين الوثائق الخمس لرصد الأنماط المتكررة والفروق في التأطير، بما يسهم في اختبار اتساق النتائج وتعزيز الثقة في استقرار الاستنتاجات عبر الفترة الزمنية محل الدراسة.

وبذلك اعتمدت الدراسة إجراءات منهجية تسهم في ضبط التحليل النوعي وتقليل التحيز الذاتي، بما يعزز موثوقية النتائج ضمن الإطار التفسيري المعتمد.

نتائج الدراسة:

يتناول هذا الفصل عرض نتائج تحليل الوثائق الخمس الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) خلال الفترة (2024–2025)، في ضوء تحليل المضمون النوعي للوثائق باستخدام الترميز الموجّه نظريًا. (Directed Qualitative Content Analysis).

وقد استند التحليل إلى استمارة تحليل المضمون التي تضمنت وحدة المعنى الدلالية بوصفها وحدة للتحليل، مع تصنيف وحدات المعنى ضمن ثلاث فئات رئيسة مستمدة من الإطار النظري للدراسة، هي: الشرعية التنظيمية والشرعية الأخلاقية والشرعية المعرفية، إضافة إلى الفئات الفرعية المرتبطة بكل منها.

ويعتمد عرض النتائج في هذا الفصل على تحليل كل وثيقة من وثائق العينة على حدة، بهدف الكشف عن البنية الخطابية الخاصة بكل وثيقة، وطبيعة أنماط الشرعية التي تسهم في إنتاجها. كما يتم بعد ذلك إجراء قراءة تحليلية مقارنة بين الوثائق لرصد التحولات التي طرأت على الخطاب المؤسسي لسدايا في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

وينطلق هذا التحليل من منظور نظرية الشرعية المؤسسية، التي تفترض أن المؤسسات تسعى إلى اكتساب القبول الاجتماعي وتعزيز مكانتها عبر توظيف استراتيجيات خطابية مختلفة، تتجلى في ثلاثة أنماط رئيسة من الشرعية: والشرعية المعرفية (Cognitive Legitimacy)، والشرعية الأخلاقية (Moral Legitimacy)، والشرعية التنظيمية (Pragmatic Legitimacy).

نتائج تحليل الوثائق:

نتائج تحليل وثيقة رقم (10) مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للعموم (2024)

الشرعية المعرفية

أظهر تحليل وحدات المعنى في هذه الوثيقة حضورًا واضحًا للشرعية المعرفية، حيث يركز الخطاب على تقديم تعريفات مفاهيمية للذكاء الاصطناعي التوليدي، وشرح خصائصه العامة، وطبيعة استخداماته، إضافة إلى إبراز المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدامه.

ويعكس هذا التأطير المفاهيمي محاولة واضحة لتبسيط التقنية وتطبيع حضورها في المجال العام، بحيث يتم تقديم الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية مفهومة ومألوفة يمكن للمجتمع التعامل معها ضمن إطار أخلاقي مسؤول.

وبذلك يسهم الخطاب في بناء ما تشير إليه نظرية الشرعية المؤسسية بالشرعية المعرفية، من خلال تحويل الذكاء الاصطناعي من ظاهرة تقنية معقدة إلى ممارسة اجتماعية مفهومة ومقبولة.

الشرعية الأخلاقية

إلى جانب التأطير المعرفي، تتضمن الوثيقة حضورًا واضحًا للشرعية الأخلاقية من خلال التأكيد على مجموعة من القيم المرتبطة بالاستخدام المسؤول للتقنية، مثل حماية الخصوصية، وتجنب إساءة استخدام البيانات، والوعي بالمخاطر المحتملة.

غير أن هذا البعد الأخلاقي يأتي في إطار إرشادي توعوي، إذ يركز الخطاب على توجيه المستخدمين نحو ممارسات مسؤولة دون أن يتضمن آليات تنظيمية ملزمة.

الشرعية التنظيمية

يظهر البعد التنظيمي في هذه الوثيقة بدرجة محدودة، حيث يقتصر على تقديم توجيهات عامة حول الاستخدام المسؤول، دون أن يتضمن تحديدًا تفصيليًا للأدوار المؤسسية أو آليات الامتثال والرقابة.

منطق الشرعية في الوثيقة

يمكن تفسير الخطاب في هذه الوثيقة في ضوء مفهوم الشرعية البراغماتية (Pragmatic Legitimacy) حيث تسعى المؤسسة إلى كسب قبول الجمهور عبر تقديم إرشادات عملية تساعد المستخدمين على التعامل مع التقنية بطريقة آمنة ومسؤولة.

وبذلك تمثل الوثيقة خطوة تأسيسية تهدف إلى بناء الثقة المجتمعية وتعزيز فهم التقنية قبل الانتقال إلى مراحل أكثر تنظيمًا في الخطاب المؤسسي.

نتائج تحليل وثيقة رقم (8) دليل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2024)

الشرعية المعرفية

أظهر تحليل هذه الوثيقة توسعًا ملحوظًا في البعد المعرفي مقارنة بالوثيقة السابقة، حيث يتجه الخطاب نحو تقديم إطار مفاهيمي أكثر شمولًا لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مع ربطها بدورة حياة الأنظمة التقنية وبالأبعاد المؤسسية المختلفة المرتبطة بتطويرها واستخدامها.

ويتضح ذلك من خلال تناول العلاقة بين الأخلاقيات والسياسات التنظيمية، والتقنيات والبيانات، والقوى العاملة، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الشرعية الأخلاقية

تمثل الشرعية الأخلاقية محورًا رئيسًا في هذه الوثيقة، حيث يتم التأكيد على مجموعة من المبادئ المرتبطة بالقيم الإنسانية، مثل العدالة، والشفافية، والمسؤولية، والرفاهية الاجتماعية.

ويتم تقديم هذه المبادئ بوصفها إطارًا معياريًا ينبغي أن يوجه عملية تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الشرعية التنظيمية

رغم أن الوثيقة لا تقدم قواعد تنظيمية ملزمة بشكل مباشر، إلا أنها تهيئ الأرضية المفاهيمية لتطوير السياسات التنظيمية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال إبراز أهمية الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.

منطق الشرعية في الوثيقة

يمكن تفسير الخطاب في هذه الوثيقة بوصفه مزيجًا من الشرعية الأخلاقية والشرعية المعرفية، حيث يتم توظيف القيم الأخلاقية لتعزيز القبول المجتمعي، في حين يسهم التأطير المفاهيمي في ترسيخ الفهم المؤسسي للتقنية.

ويمثل ذلك مرحلة انتقالية في بناء الشرعية المؤسسية، إذ تنتقل المؤسسة من خطاب التوعية العامة إلى خطاب أكثر ارتباطًا بالحوكمة المؤسسية.

نتائج تحليل وثيقة رقم (4) التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي (2025)

الشرعية المعرفية

تعزز الوثيقة الشرعية المعرفية عبر الاستناد إلى الأدبيات العالمية والخبرات الدولية في مجال تقليل التحيزات، مما يضفي على الخطاب طابعًا علميًا وتقنيًا.

الشرعية الأخلاقية

ترتبط الشرعية الأخلاقية في هذه الوثيقة بمفهوم العدالة وعدم التمييز، حيث يتم تقديم التحيز بوصفه خطرًا أخلاقيًا يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير عادلة تؤثر على فئات معينة من المجتمع.

وبذلك تتحول الأخلاقيات في هذا السياق من مبادئ عامة إلى قضية تطبيقية مرتبطة بإدارة المخاطر.

الشرعية التنظيمية

أظهر تحليل هذه الوثيقة تصاعدًا واضحًا في حضور الشرعية التنظيمية، حيث يركز الخطاب على إدارة المخاطر المرتبطة بالتحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع تقديم إرشادات عملية للتعامل مع هذه المشكلة عبر مراحل دورة حياة النظام.

ويتضمن ذلك الإشارة إلى مراحل تعريف المشكلة، وتجهيز البيانات، وبناء النماذج، واختبارها، ونشرها، إضافة إلى آليات المراجعة المستمرة.

منطق الشرعية في الوثيقة

يعكس الخطاب في هذه الوثيقة انتقالًا نحو تعزيز الشرعية التنظيمية، حيث يتم دمج القيم الأخلاقية ضمن أطر عملية لإدارة المخاطر التقنية، وهو ما يعكس تحولًا في الخطاب المؤسسي من مرحلة التوعية إلى مرحلة الضبط المؤسسي.

نتائج تحليل وثيقة رقم (6) مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية (2025)

الشرعية المعرفية

تعزز الوثيقة الشرعية المعرفية من خلال توضيح نطاق تطبيق المبادئ الأخلاقية وربطها بالبيئة المؤسسية الحكومية.

الشرعية الأخلاقية

تتجسد الشرعية الأخلاقية عبر التأكيد على مبادئ مثل تجنب التحيز، وحماية الخصوصية، وضمان الاستخدام المسؤول للتقنية داخل المؤسسات الحكومية.

الشرعية التنظيمية

يتجلى البعد التنظيمي بوضوح في هذه الوثيقة من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الجهات الحكومية، إضافة إلى تقديم قوائم مرجعية للتحقق من الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي التوليدي.

ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو إدماج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة الحوكمة الحكومية.

منطق الشرعية في الوثيقة

يعكس الخطاب هنا تحولًا واضحًا نحو الشرعية التنظيمية، حيث يتم نقل الأخلاقيات من مستوى المبادئ العامة إلى مستوى السياسات المؤسسية داخل القطاع الحكومي.

نتائج تحليل وثيقة رقم (3) مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2025)

الشرعية المعرفية

تعزز الوثيقة الشرعية المعرفية من خلال ربط المبادئ الأخلاقية بالمعايير والتوصيات الدولية، إضافة إلى إبراز دور الذكاء الاصطناعي في دعم التنمية والابتكار.

الشرعية الأخلاقية

تتضمن الوثيقة مجموعة من المبادئ المرتبطة بالقيم الأخلاقية، مثل العدالة والشفافية وحماية الحقوق، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بها عند تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الشرعية التنظيمية

تعكس هذه الوثيقة حضورًا قويًا للشرعية التنظيمية، حيث تستند إلى الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتؤكد دورها في وضع السياسات والمعايير والضوابط المرتبطة بتنظيم قطاع الذكاء الاصطناعي.

منطق الشرعية في الوثيقة

يمكن تفسير الخطاب في هذه الوثيقة بوصفه ذروة مسار بناء الشرعية المؤسسية، حيث يتم دمج الأبعاد الأخلاقية والمعرفية ضمن إطار تنظيمي واضح يرسخ دور سدايا بوصفها جهة تنظيمية تقود حوكمة الذكاء الاصطناعي في المملكة

التعليق العام على تحليل الوثائق

1- التحولات الاستراتيجية في الخطاب المؤسسي لسدايا تكشف نتائج تحليل الوثائق أن الخطاب المؤسسي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) يتسم بالديناميكية والتطور؛ حيث انتقل تدريجياً من مرحلة (التأطير المعرفي والقيمي) إلى مرحلة (التقنين والتنظيم المؤسسي) فبينما ركزت وثائق عام 2024 على بناء الإطار المفاهيمي وتعزيز الوعي المجتمعي لضمان القبول الاجتماعي للتقنية، اتجه خطاب عام 2025 نحو بلورة أطر تنظيمية وحوكمة إجرائية تحدد المسؤوليات وتدير المخاطر، مما يعكس نضج التجربة المؤسسية وانتقالها من (التوعية) إلى (التنظيم).

2- تطور أنماط الشرعية المؤسسية في الخطاب يتشكل خطاب سدايا عبر تفاعل ثلاثة أنماط متكاملة من الشرعية:

- **الشرعية المعرفية:** مثلت نقطة الانطلاق عبر تقديم تعريفات واضحة للذكاء الاصطناعي التوليدي ومخاطره، سعياً لترسيخ فهم مجتمعي يجعل التقنية مألوفة ومنطقية، مع ربطها بالمعايير العالمية لتعزيز الموثوقية.
- **الشرعية الأخلاقية:** تحولت من إطار معياري عام في عام 2024 (يركز على مبادئ العدالة والخصوصية) إلى آليات إجرائية في عام 2025؛ حيث دُمجت القيم الأخلاقية ضمن ممارسات مؤسساتية لمواجهة قضايا تقنية محددة مثل (التحيز الخوارزمي).

- **الشرعية التنظيمية:** انتقل الخطاب فيها من تقديم إرشادات اختيارية إلى صياغة أدوات حوكمة ملزمة، شملت قوائم مرجعية وتحديداً دقيقاً للأدوار داخل المؤسسات لضمان الامتثال الفعلي للمبادئ الأخلاقية.

3– التحول في الدور المؤسسي لسدايا أظهرت النتائج تحولاً جوهرياً في موقع الهيئة داخل خطابها؛ فبعد أن برزت في البداية بصفتها (مرشدا) يسعى لرفع الوعي وتثقيف المجتمع، استقرت في الوثائق اللاحقة في موقع (المُنظّم) والفاعل السيادي الذي يضع السياسات والمعايير ويراقب الالتزام بها، وهو توجه يتماشى مع الممارسات العالمية في حوكمة التقنيات الناشئة.

4– الخلاصة التركيبية: المسار العام لبناء الشرعية إن الجهود الاتصالية لسدايا في مجال الأخلاقيات تتجاوز الدور الإعلامي التقليدي؛ فهي ممارسة استراتيجية لبناء شرعية متدرجة تبدأ بـ(التطبيع المعرفي) للتقنية، ثم (التعزيز القيمي) لبناء الثقة، وصولاً إلى (التمكين التنظيمي) لتقنين الممارسة. وبذلك، تساهم هذه الوثائق في إعادة تعريف العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقيم المجتمعية والسياسات التنظيمية في المملكة، بما يضمن مأسسة الأخلاقيات وتحويلها من شعارات عامة إلى حوكمة تنفيذية مستدامة.

مناقشة النتائج:

كشفت نتائج تحليل الوثائق الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) خلال الفترة (2024–2025) عن مجموعة من الأنماط الخطابية التي تعكس كيفية توظيف الخطاب المؤسسي في تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي داخل السياق السعودي.

في ضوء عنوان الدراسة:

ينطلق عنوان الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الجهود الاتصالية للمؤسسات الحكومية يمكن أن تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من خلال الخطاب المؤسسي والوثائق التنظيمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوثائق التي تصدرها سدايا لا تؤدي وظيفة إعلامية أو توعوية فحسب، بل تمثل أدوات اتصال مؤسسي تسهم في بناء إطار أخلاقي وتنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.

فقد تبين أن الخطاب المؤسسي في هذه الوثائق يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة:

1. تعزيز الفهم المجتمعي للتقنيات الحديثة.
2. ترسيخ القيم الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
3. تطوير أطر تنظيمية تسهم في حوكمة استخدام هذه التقنيات.

وبذلك تؤكد نتائج الدراسة أن الوثائق المؤسسية تمثل أحد أهم أدوات الاتصال الاستراتيجي التي تعتمدها المؤسسات الحكومية في تنظيم التقنيات الناشئة وتعزيز القبول الاجتماعي لها.

في ضوء نظرية الشرعية المؤسسية:

تعد نظرية الشرعية المؤسسية من الأطر النظرية التي تفسر كيفية سعي المؤسسات إلى تعزيز مشروعيتها الاجتماعية من خلال التوافق مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

وقد بينت نتائج الدراسة أن الخطاب المؤسسي لسدايا يوظف أنماطًا متعددة من الشرعية المؤسسية، تتمثل في الشرعية المعرفية، والشرعية الأخلاقية، والشرعية التنظيمية.

الشرعية المعرفية

أظهرت النتائج أن الوثائق الأولى في العينة ركزت على تقديم تعريفات مفاهيمية للذكاء الاصطناعي، وشرح خصائصه ومجالات استخدامه، إضافة إلى توضيح المخاطر المرتبطة به.

ويعكس هذا التوجه محاولة لبناء شرعية معرفية للتقنية، حيث تسعى المؤسسة إلى جعل الذكاء الاصطناعي يبدو ممارسة مألوفة ومفهومة في نظر المجتمع.

ويتوافق هذا النمط من الخطاب مع ما تشير إليه نظرية الشرعية المؤسسية من أن المؤسسات في المراحل الأولى من إدخال التقنيات الجديدة تسعى إلى تعزيز الفهم المجتمعي لها من أجل تقليل الغموض المرتبط بها.

الشرعية الأخلاقية

أظهرت نتائج الدراسة أن الخطاب الأخلاقي يمثل عنصرًا أساسيًا في الوثائق محل الدراسة، حيث يتم التأكيد على مجموعة من القيم المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل العدالة، والشفافية، والمسؤولية، وحماية الخصوصية.

ويعكس هذا التوجه سعي المؤسسة إلى تعزيز الشرعية الأخلاقية للتقنيات الجديدة من خلال ربطها بالمعايير القيمية التي يتوقعها المجتمع من المؤسسات العامة.

كما تشير النتائج إلى أن القيم الأخلاقية في الوثائق اللاحقة لم تعد تقدم بوصفها مبادئ معيارية عامة فقط، بل أصبحت مرتبطة بإجراءات تنظيمية تهدف إلى ضمان الالتزام بها.

الشرعية التنظيمية

تشير النتائج إلى أن الوثائق الصادرة في عام 2025 تعكس حضورًا متزايدًا للشرعية التنظيمية، حيث يتجه الخطاب نحو تطوير أطر حوكمة واضحة تتضمن تحديد المسؤوليات المؤسسية وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ويعكس هذا التحول انتقال المؤسسة من مرحلة تعزيز القبول المجتمعي للتقنية إلى مرحلة تنظيم استخدامها ضمن إطار مؤسسي واضح.

ومن منظور نظرية الشرعية المؤسسية، يمثل هذا التحول مرحلة متقدمة من بناء الشرعية، حيث تسعى المؤسسة إلى ترسيخ سلطتها التنظيمية في مجال الذكاء الاصطناعي.

في ضوء الدراسات السابقة:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت أن المؤسسات الحكومية تلعب دورًا محوريًا في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تطوير أطر أخلاقية وتنظيمية واضحة.

فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الوثائق التنظيمية والسياسات العامة تمثل أدوات أساسية لبناء الثقة المجتمعية في التقنيات الجديدة، كما تسهم في تعزيز القبول الاجتماعي للابتكارات التقنية.

كما تتفق نتائج الدراسة مع الأدبيات التي تؤكد أن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على الجانب القيمي، بل ترتبط أيضًا بآليات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.

وفي المقابل، تضيف هذه الدراسة بعدًا جديدًا إلى الأدبيات العربية في هذا المجال، من خلال تحليل الخطاب المؤسسي للوثائق التنظيمية بوصفه أداة اتصال استراتيجي تسهم في بناء الشرعية المؤسسية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

ويتضح من خلال مناقشة نتائج الدراسة أن الخطاب المؤسسي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يعكس مسارًا متدرجًا في بناء الشرعية المؤسسية، يبدأ بتعزيز الفهم المجتمعي للتقنية وترسيخ مشروعيتها المعرفية، ثم ينتقل إلى تأكيد الالتزام بالقيم الأخلاقية المرتبطة باستخدامها، قبل أن يتبلور في مرحلة لاحقة ضمن أطر تنظيمية تسهم في حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي.

ويشير هذا المسار إلى أن الجهود الاتصالية لسدايا لا تقتصر على نشر المعلومات أو التوعية بالتقنيات الحديثة، بل تؤدي دورًا استراتيجيًا في تشكيل الإطار المؤسسي الذي تنظم من خلاله علاقة المجتمع بالتقنيات الناشئة.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية التي قد تسهم في تعزيز الجهود المؤسسية المرتبطة بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وتعزيز أخلاقياته.

- توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين الجهود التنظيمية والجهود الاتصالية في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بحيث لا تقتصر السياسات الأخلاقية على إصدار الوثائق التنظيمية، بل يتم دعمها باستراتيجيات اتصال مؤسسي تسهم في نشر الوعي بهذه المبادئ وتعزيز الالتزام بها.
- توصي الدراسة بتطوير برامج توعوية وتدريبية تستهدف الجهات الحكومية والمؤسسات التقنية، بهدف تعزيز الفهم العملي لمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وآليات تطبيقها في تطوير الأنظمة التقنية.
- توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية المؤسسية في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي، من خلال نشر مزيد من الوثائق والإرشادات التي توضح السياسات التنظيمية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات.
- توصي الدراسة بأهمية تطوير آليات مؤسسية لمتابعة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تعزيز الثقة المجتمعية في استخدام هذه التقنيات.
- توصي الدراسة بتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والجامعات والمراكز البحثية في مجال دراسة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تطوير المعرفة العلمية المرتبطة بهذا المجال.
- إجراء دراسات تحليلية لخطاب المؤسسات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي في دول مختلفة، بهدف المقارنة بين النماذج التنظيمية المختلفة في إدارة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- إجراء دراسات ميدانية تستهدف العاملين في القطاع التقني والجهات الحكومية، بهدف استكشاف مدى إدراكهم لمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ومدى تطبيقها في الممارسات المهنية.
- دراسة دور وسائل الإعلام والمنصات الرقمية في تشكيل الوعي المجتمعي بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- إجراء دراسات تحليلية لتطور السياسات التنظيمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية في ضوء التحولات التقنية المتسارعة.
- دراسة العلاقة بين السياسات التنظيمية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ومستوى الثقة المجتمعية في استخدام التقنيات الذكية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

أبو بكر، سمر (2024)، الإعلام الرقمي والسيادة المعلوماتية في ظل التشريعات العربية، **مجلة بحوث الإعلام والاتصال**، 18(1)، 55-82.

الرشيدي، ناصر (2024)، التناول الإعلامي لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، **المجلة السعودية للإعلام والاتصال**، 12(1)، 15-40.

العتيبي، سارة (2024)، أثر الاتصال التسويقي الرقمي على السمعة المؤسسية للهيئات التقنية السعودية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 10(2)، 45-70.

ياسين، فاطمة (2024)، استراتيجيات التوعية بمخاطر التحيز الخوارزمي في المجتمعات المغاربية، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، 14(1)، 12-35.

التميمي، هند (2023)، الاتصال القانوني التقني ودوره في الحوكمة: دراسة في جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، **مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب**، 35(2)، 300-330.

الزهراني، خالد (2023)، اتجاهات الجمهور السعودي نحو مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، **مجلة بحوث الاتصال**، 22(1)، 100-125.

الشمري، فهد (2023)، **العلاقات** العامة الرقمية وبناء الصورة الذهنية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، **مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر**، 65(4)، 1120-1155.

القحطاني، محمد (2022)، الاتصال المؤسسي في الهيئات الحكومية السعودية ودوره في دعم التحول الرقمي، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، 8(3)، 210-245.

منصور، إيمان (2022)، الحوكمة الإعلامية للبيانات الضخمة: دراسة في التشريعات الإعلامية والتقنية العربية، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية**، 21(1)، 150-185.

نجم، أحمد (2022)، دور الإعلام الجديد في تعزيز ثقافة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لدى الشباب العربي، **مجلة الدراسات الإعلامية**، 19(2)، 45-70.

البدري، نورة (2021)، استراتيجيات الاتصال الحكومي في مواجهة شائعات الخصوصية الرقمية، **مجلة الدراسات الإعلامية**، 15(4)، 90-115.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Brown, Jessica. (2025). Global communication strategies for artificial intelligence governance. **International Communication Gazette**, 87(1), 5-28.

Miller, Sarah. (2025). Bridging the gap: Media's role in artificial intelligence regulations. **Technology in Society**, 72, 102145.

EuroMaTech. (2025). **The ethical and legal dimensions of artificial intelligence adoption in business**. EuroMaTech Middle East Technical Training and Strategy.

Chen, Xiaoling, & Wang, Yong. (2024). Reputation management in the artificial intelligence era. **International Journal of Corporate Communication**, 29(1), 55-78.

Garcia, Ricardo. (2024). Public awareness campaigns on artificial intelligence ethics in the European Union. **Journal of Cyber Policy**, 9(2), 88-105.

Harrison, Samuel. (2024). Technology journalism and artificial intelligence accountability. **Journalism Practice**, 18(2), 112-135.

Hwang, Sun-young. (2024). Digital engagement and corporate identity of data agencies. **Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking**, 27(1), 33-50.
Singh, Amit. (2024). Data governance and communication in India. **Information, Communication and Society**, 27(2), 190-210.
Tan, Kelvin, & Lee, Susan. (2024). Communicating artificial intelligence ethics: Singapore's model. **Asian Journal of Communication**, 34(1), 12-30.
Thompson, Peter. (2024). Digital opinion leaders and artificial intelligence ethics. **Digital Journalism**, 12(3), 340-362.
Dupont, Luc. (2023). Strategic communication and the European Union Artificial Intelligence Act. **Government Information Quarterly**, 40(3), 101820.
Gomez, Antonio. (2023). Visual discourse of sovereign technology institutions. **European Journal of Communication**, 38(3), 212-229.
Nakamura, Takashi. (2023). Gamification of artificial intelligence ethics awareness. **Computers in Human Behavior**, 142, 107-125.
Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). **Framework for the classification of artificial intelligence systems**. OECD Publishing.
Park, Ji-hoon. (2023). Trust and artificial intelligence regulations: An empirical study. **Telematics and Informatics**, 78, 101940.
Roberts, Mark. (2023). Institutional discourse and artificial intelligence innovations. **Public Relations Review**, 49(2), 102-118.
Smith, John, Anderson, Linda, & Taylor, Richard. (2023). Strategic communication and public trust in artificial intelligence agencies. **Journal of Strategic Communication**, 15(2), 145-162.
Sullivan, James. (2023). Artificial intelligence ethics codes: Rhetoric or reality? **New Media and Society**, 25(4), 512-530.
Cath, Corinne, Wachter, Sandra, Mittelstadt, Brent, Taddeo, Mariarosaria, & Floridi, Luciano. (2022). Artificial intelligence and the 'good society': The United States, European Union, and United Kingdom approach. **Science and Engineering Ethics**, 28(1), 1-24.
Miller, David, & Ross, Katherine. (2022). Crisis communication in the data age. **Journal of Business Ethics**, 178(1), 201-215.
White, Paul. (2022). Transparency in public sector artificial intelligence. **Policy and Internet**, 14(4), 450-475.
Arif, Ali Khan, Shafi, Bashir, Liang, Peng, Khan, Bilal, Waseem, Muhammad, et al. (2021). **Ethics and governance in artificial intelligence: A systematic literature review**. ArXiv Preprint.
Russell, Stuart, & Norvig, Peter. (2021). **Artificial intelligence: A modern approach** (4th edition). Pearson Education.
Cornelissen, Joep. (2020). **Corporate communication: A guide to theory and practice** (6th edition). Sage Publishing.
Schiff, Daniel, et al. (2020). What's next for artificial intelligence ethics, policy, and governance? A global overview. **Proceedings of the AAAI/ACM Conference on Artificial Intelligence, Ethics, and Society**.
Jobin, Anna, Ienca, Marcello, & Vayena, Effy. (2019). The global landscape of artificial intelligence ethics guidelines. **Nature Machine Intelligence**, 1(9), 389-399.
Floridi, Luciano, Cowls, Josh, Beltrametti, Monica, et al. (2018). AI4People-An ethical framework for a good artificial intelligence society. **Minds and Machines**, 28(4), 689-707.
Scott, Richard William. (2014). **Institutions and organizations: Ideas, interests, and identities** (4th edition). Sage Publishing.
Suchman, Mark. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. **Academy of Management Review**, 20(3), 571-610

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)